حُكم هذا الإصدار التحكيم العلمي المتعارف عليه

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

الناشر

مركز الدراسات والمعلومات القرآنية

بمعهد الإمام الشاطبي

التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة

ص.ب : ١٠٠ جدة ٢١٤١١

هاتف : ٠٠٩٦٦٢٦٥٢٣٣٣٣ - تحويلة ٢٢٧/٢٢١

محمول : ٠٠٩٦٦٥٤٢٢٢٩٣٧٤ - فاكس : ٠٠٩٦٦٢ ٦٥٢٤٤٤٤

الموقع الإلكتروني : www.shatiby.edu.sa

البريد الإلكتروني : Drasat1@gmail.com

سِلسِلَة المقرَرَاتِ الدِّرَاسِيَّة

(٢)

شَرْحُ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّة

يَجْمَعُ بَيْنَ التُّرَاثِ الصَّوْتِيِّ العَرَبِيِّ القَدِيمِ
وَالدَّرْسِ الصَّوْتِيِّ الحَدِيثِ

تَألِيف

أ.د. غَانِمْ قَدُّورِي الحَمَدْ

مَرْكَزُ الدِّرَاسَاتِ وَالمَعْلُومَاتِ القُرْآنِيَّة

بِمَعْهَدِ الإِمَامِ الشَّاطِبِيّ

الفصل الخامس

تحقيق نص المقدمة الجزرية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الأصول المعتمدة في التحقيق.

المبحث الثاني: نص المقدمة محققاً.

لاحظت حينَ اشتغلتُ بشرح المقدمة بعضَ الاختلاف في رواية عدد من ألفاظها، سواءٌ أكان ذلك في النسخ الخطية أم المطبوعة أم الشروح، فاجتهدت في تحقيق نصها في أثناء اشتغالي بشرحها، بالاعتماد على نسخ خطية معتبرة، ومن خلال تتبع ما ذكره الشُّرَّاحُ، لا سيما الذين تتلمذوا على مؤلفها وأخذوا المنظومة عنه مباشرة، مثل ابنه أبي بكر أحمد المتوفى سنة ٨٣٥هـ، وتلميذه عبد الدائم الأزهري المتوفى سنة ٨٧٠هـ.

وترجَّحَ عندي من خلال ذلك أن ابن الجزري كان قد راجع نص المقدمة بعد نظمها في أواخر سنة ٧٩٩هـ، وغَيَّرَ بعضَ ألفاظها، لسببين على ما يبدو، الأول: زيادة الدقة والوضوح في بعض عباراتها، والثاني: التخلص من بعض عيوب الوزن أو القافية التي شابت صياغتها الأولى، ومن ثَمَّ فإنه يمكن تمييز نسختين لنص المقدمة: قديمة وحديثة، وهناك من النسخ الخطية وشروح المقدمة ما يمثل النسخة القديمة، ومنها ما يمثل النسخة الحديثة، ولا شك في أن النسخة التي ارتضاها الناظم هي النسخة الحديثة، والفرق بين النسختين ليس كبيراً، لكنه يحتاج إلى تحقيق، ووجدت من المفيد تحقيق نص المقدمة تمهيداً لشرحها، ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

الأول: الأصول المعتمدة في التحقيق.

الثاني: نص المقدمة محققاً.

المبحث الأول

الأصول المعتمدة في التحقيق

طُبِعَتِ المقدمة الجزرية طبعات كثيرة، محققة وغير محققة، كما طُبِعَ كثير من شروحها طبعات متعددة، ولا تزال هناك حاجة إلى تحقيق نص المقدمة للأسباب الآتية:

١ ـ وجود اختلاف في نص المقدمة في الطبعات المتداولة منها، وفي مخطوطاتها، وفي شروحها.

٢ ـ عدم وجود طبعة للمقدمة محققة تحقيقاً وافياً، يُوَثِّقُ نصوصها بالاستناد إلى أصول صحيحة، مع استيفاء متطلبات التحقيق العلمي.

إن أصح طبعات المقدمة التي اطلعت عليها طبعتان، هما:[١]

١ ـ منظومة المقدمة: تحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد[٢]، التي اعتمد فيها على مخطوطة مُتْقَنَةٍ مقروءةٍ على الْمُصَنِّفِ، وعليها خَطُّهُ في يوم السبت سادس عِشْرِي المحرَّم سنة ثمانِ مِئَةٍ من الهجرة، وهي محفوظة في مكتبة (لا لَهْ لي) في إستانبول بتركيا برقم (٧٠) عموميّ.

٢ ـ منظومة المقدمة: تحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت[٣]،

---

(١) اطلعت بعد الفراغ من تحقيق نص المقدمة على طبعة أخرى للمقدمة الجزرية صدرت من دار الغوثاني بدمشق ٢٠٠٥م ـ ٢٠٠٦ م، اعتنى بها الدكتور يحيى الغوثاني، وصرَّح في مقدمتها أنه اعتمد فيها على النسخة التي حققها الدكتور أيمن، وهي طبعة جميلة بخط النسخ.

(٢) تاريخ مقدمة التحقيق هو سنة ١٤٠٧هـ، واطلعت على الطبعة الثانية، دار المنهاج، بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، وطبعة دار الفلاح، دمشق ٢٠٠٦م.

(٣) الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ، واطلعت على الطبعة الثانية، مكتبة الإمام البخاري، مصر الإسماعيلية ١٤٢٧هـ.

التي اعتمد فيها على المخطوطة ذاتها التي اعتمد عليها الدكتور أيمن، وعلى ما تيسر له من شروحها.

ومع جودة النسخة الخطية التي اعتمدا عليها وأصالتها، ودقة عملهما في تحقيقها وضبط ألفاظها، إلا أن الطبعتين المذكورتين غير كافيتين لإخراج نص كامل التوثيق للمقدمة:

أما طبعة الدكتور أيمن فإنها اعتمدت على نسخة خطية واحدة، وهي تمثل أقدم صورة للمقدمة، وهي مؤرخة بشهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ، بعد أقل من سنة من تاريخ نظمها، وقد عاش ابن الجزري بعد ذلك أكثر من ثلاثين سنة، ويبدو أنه كان في أثناء ذلك يراجع نص المقدمة، ويغير بعض ألفاظها، ولا شك في أن هذه المخطوطة تمثل الصورة الأولى للمقدمة، ولا تمثل الصورة النهائية لها، ومن ثم فإن القول بعدم كفاية هذه النسخة لإخراج نص المقدمة قول صحيح[١].

وأما طبعة الدكتور أشرف فإنه وإن رجع في تحقيقها إلى: «العديد من نسخ المتن وشروحه المنظومة والمطبوعة»، كما يقول[٢]، إلا أنه اكتفى بذكر الفروق بين تلك النسخ في الهوامش من غير أن ينسب كل نص إلى مصدره، وهو نقص في منهج التحقيق العلمي، فمع ثقة القارئ بما نقله لكن الدقة العلمية تقتضي التصريح بالمصادر التي وردت فيها تلك الفروق.

ومِنْ ثَمَّ فإني قُمْتُ بإعادة تحقيق نص المقدمة، مستفيداً من الطبعات السابقة، محاولاً تجنب ما اعترى تلك الطبعات من مآخذ، من حيث الأصول ومن حيث طريقة التوثيق.

أولاً: الأصول المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في التحقيق على مجموعتين من الأصول:

---

(١) ينظر: أشرف محمد فؤاد طلعت: مقدمة تحقيق منظومة المقدمة ص١١.

(٢) المصدر نفسه ص١٠.

المجموعة الأولى: عدد من مخطوطات المقدمة، هي:

١ ـ مخطوطة مكتبة (لا لَهْ لي) بإستانبول، وهي محفوظة برقم (٧٠ عمومي)، وهي التي اعتمد عليها كل من الدكتور أيمن والدكتور أشرف، وهي نسخة متقنة الخط، دقيقة الضبط، مقروءة على المؤلف وعليها خطه كما تقدم، وهي تمثل الصورة الأولى للمقدمة، وتتألف من ثماني ورقات، في أولها صفحة العنوان واسم الناظم، وعليها تملكان أحدهما لأحد أولاد الناظم، ونصه: «ملك أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري»، وفي الصفحة الواحدة ثمانية أسطر، وفي الورقة الأخيرة إجازة بخط الناظم مؤرخة في شهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ. واستفدت من مصورة الدكتور حازم حيدر في الاطلاع على هذه المخطوطة، جزاه الله تعالى خيراً.

٢ ـ مخطوطة مكتبة جامعة أم القرى، ضمن مجموع، وهي محفوظة برقم (٧٢/ ٤)، وتتألف من خمس صفحات، من الورقة (١٤٩ظ ـ الورقة ١٥١ظ)، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة سبعة عشر سطراً، لكن الناسخ كتب في حاشية الصفحات عدداً من الأبيات، ومن ثم استوعبت صفحاتها الخمس نص المقدمة المكون من مئة وسبعة أبيات.

وختم الناسخ نص المقدمة بقوله: «تمت المقدمة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بالتأريخ المتقدم»، وهو يشير إلى تأريخ نسخ الرسالة الثالثة في المجموع، وهي منظومة طيبة النشر لابن الجزري أيضاً، وقد جاء في خاتمتها: «تمت هذه القصيدة المباركة الميمونة في الثامن من شعبان [...] سنة ثلاث وأربعين وثمان مئة».

ولم يكتب الناسخ اسمه في ما اطلعت عليه من المجموع، لكن يبدو أنه تلميذ المؤلف، فقد قال في أول نص المقدمة: «قال شيخنا شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري رحمه الله رحمة واسعة...»، ولما كانت هذه النسخة مكتوبة بعد عشر سنوات تقريباً من وفاة ناظمها تَرَحَّمَ كاتب النسخة عليه.

وهذه النسخة حسنة الخط، متقنة الضبط، لكن بعض المواضع تصعب قراءتها، بسبب انطماس الكتابة، وعلى حاشية صفحاتها تعليقات بخط دقيق تصعب قراءة أكثرها، وبعضها في إثبات قراءات أخرى لنص المقدمة، وذلك في مواضع قليلة، وبعضها في بيان معاني عدد من كلمات المنظومة.

واستفدت من نسخة الأستاذ محمد عزير شمس، التي أرسلها لي بعد قراءته نص المقدمة الذي حققته، ولم أتمكن من الحصول على نسخة من هذه المخطوطة من قبل، فجزاه الله تعالى كل خير.

٣ ـ نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية، وهي نسخة متقنة الخط، تامة الضبط، تتألف من تسع صفحات، ضمن مجموع، وفي كل صفحة ثلاثة عشر سطراً، وهي غير مؤرخة، ورقمها في المكتبة هو (١٤٠٢ مجاميع)، وتستغرق الأوراق من (٩ ـ ١٣).

المجموعة الثانية: شروح المقدمة الجزرية.

تُعَدُّ شروح المقدمة مصدراً مهماً لتوثيق نصها، لا سيما الشروح التي أخذ مؤلفوها عن المصنف مباشرة، كشرح ابن الناظم (ت٨٣٥هـ)، وشرح عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ)، وبعض الشروح الأخرى التي اعتنى مؤلفوها بتتبع ألفاظ المقدمة وتحقيقها من خلال النظر في أصولها وشروحها، مثل شرح علي القاري (ت١٠١٤هـ).

ويبدو أن بعض الذين تولوا نشر تلك الشروح قد أثبتوا بعض الروايات المشهورة لأبياتها من غير اعتناء بالمحافظة على النص الذي ورد في مخطوطات تلك الشروح، ويدعو ذلك إلى الحذر من المسارعة في نسبة نَصٍّ ما إلى تلك الشروح قبل التوثق منه[(١)].

وهذا بيان لأهم الشروح التي اعتمدت عليها في توثيق نص المقدمة:

(١) مثل ما ورد في شرح ابن الناظم، فقد أثبت الناشر: (من لم يجود القرآن آثم) بينما النص الذي شرحه ابن الناظم هو: (من لم يصحح القرآن آثم)، ينظر: الحواشي المفهمة ص٦٣.

١ ـ شَرْحُ ابن الناظم أبي بكر أحمد: الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، وهو أول الشروح وأقدمها، وكان أبو بكر قد ولد سنة (٧٨٠هـ)[١]، ولما دخل أبوه بلاد الروم سنة (٧٩٨هـ) لحقه بكثير من كتبه، فأقام عنده يُفِيدُ ويَسْتَفِيدُ[٢].

وحضر أبو بكر أحمد قراءة المقدمة على المصنف في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وأجازه ومَنْ حضر ذلك المجلس بروايتها عنه، وجاء في نص تلك الإجازة: «عَرَضَ عليَّ جميع هذه المقدمة... أبو الحسن علي باشا... وسمعها بقراءته ابني أبو بكر أحمد... وصَحَّ ذلك في يوم السبت، سادس عِشْرِي المحرم سنة ثمانِ مِئَةٍ، وأجَزْتُ للجماعة المذكورين، ولعلي باشا روايتها عني، وجميع ما يجوز لي وعني روايته، وتَلَفَّظْتُ له بذلك، قاله وكتبه الفقير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، حامداً ومصلياً ومسلماً، عفا الله تعالى عنهم بمنه وكرمه»[٣].

وكان أبو بكر أحمد قد أنجز كتابة شرحه للمقدمة يوم الخميس من غرة شهر رمضان سنة ست وثمان مئة، وهو مقيم في بلاد الروم[٤]. ويبدو نص المقدمة الذي شرحه متطابقاً في أكثره مع نص مخطوطة (لا لَهْ لي)، ولعل ما بينهما من اختلاف طفيف يرجع إلى أن ابن الجزري غَيَّرَ بعض الألفاظ قبل وقوعه في الأسر أواخر سنة ٨٠٤هـ، وأخذ عنه ابنه أبو بكر أحمد تلك التغييرات وأثبتها في شرحه، لكن ذلك الاختلاف محدود جداً، ومن ثم يمكن القول: إن النص الذي شرحه يمثل الصورة الأولى للمقدمة.

٢ ـ شَرْحُ عبد الدائم الأزهري المتوفى سنة ٨٧٠هـ، المسمى: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة.

---

(١) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٢٩.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٣٠.
(٣) منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن) ص٢٤.
(٤) ينظر: الحواشي المفهمة ص١٧٦.

ويبدو أن عبد الدائم لم يلتق بالمؤلف إلا في زيارته للقاهرة في رحلته الثانية للحج من شيراز سنة ٨٢٧هـ، قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) يصف دخوله القاهرة سنة ٨٢٧هـ: «وانثال عليه الناس للسماع والقراءة»[(١)]. وبعد أن أدَّى ابن الجزري الحج سنة ٨٢٧هـ دخل بلاد اليمن، ثم عاد للحج سنة ٨٢٨هـ، ودخل القاهرة مرة أخرى في أوائل سنة ٨٢٩هـ، في طريق عودته إلى شيراز عن طريق الشام[(٢)].

وكان عبد الدائم قد قرأ المقدمة على ناظمها عند دخوله القاهرة، فقد قال في مقدمة شرحه: «وكنت ممن اعتنى بها حفظاً، وأتقنها على ناظمها معنى ولفظاً»[(٣)]، وكان عبد الدائم قد درس المقدمة قبل دخول ابن الجزري القاهرة سنة ٨٢٧هـ،فقد قال في شرحه، وهو يتحدث عن تعليل حذف الألف رسماً في آخر الفِعْلَيْنِ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: «ومما اتفق لي أني وقفت على هذا الموضع فلم يظهر لي، وسألت (عنه) جماعة من علماء هذا الفن، فلم يجيبوا بشيء، فنمت متفكراً في جواب ذلك، فرأيت الناظم في المنام، ولم أكن رأيته قبل ذلك، فسألته عنه فقرره لي في المنام، فانتبهت فرحاً بذلك، ثم رأيته صبيحة ذلك اليوم قَدِمَ القاهرة المحروسة وقَرَّرَهُ لي»[(٤)].

ولم يكن عبد الدائم الأزهري قد كتب شرحه على المقدمة وقت لقائه بالناظم في القاهرة، لكنه كان على ما يبدو قد حفظها واعتنى بحل ألفاظها، فهو لم يُتِمَّ شرحه إلا سنة ٨٥١هـ[(٥)]، وذكر في مواضع متعددة منه أَخْذَهُ للمقدمة عن ناظمها وضَبْطَهُ لألفاظها عنه، وهذه أمثلة على التحقيقات التي أودعها عبد الدائم في شرحه:

(١) المجمع المؤسس (الذيل) ص٥٠٣.
(٢) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.
(٣) الطرازات المعلمة ص٦٨.
(٤) المصدر نفسه ص٢٢٦.
(٥) المصدر نفسه ص٢٤٥.

١ ـ قال عبد الدائم: قول الناظم: «(لينطقوا) من النطق، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد، والأمر سهل»[(١)].

٢ ـ وقال: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ)، وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ (مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ) بدل (يجوِّد)، والأَولَى أحسن، إذ التجويد أخَصُّ من التصحيح»[(٢)].

٣ ـ وقال: «قوله: (لَزِمْ) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم، ومِن فِيهِ، وفي النسخ المتقدمة (أتَمْ) مكان (لَزِمْ)»[(٣)]. وغير ذلك مما سيأتي ذكره في موضعه، إن شاء الله[(٤)].

وهذه النصوص التي نقلتها من شرح عبد الدائم لا تدع مجالاً للشك في أن النص الذي أثْبَتَهُ في هذا الشرح هو النص الذي ارتضاه المصنف في آخر عمره، وهو يتطابق إلى حد كبير مع النسخة الخطية للمقدمة المحفوظة في مكتبة جامعة أم القرى، ونسخة المكتبة الأزهرية.

٤ ـ شَرْحُ علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ، المسمى: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، وقد حَرَصَ فيه على تحقيق ألفاظ المقدمة من خلال ما أورده الشرَّاح قبله حولها، وأكْثَرَ مِنَ النقل عن شرح ابن الناظم (ت٨٣٥هـ)، وخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، وزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، وعن الشارح اليمني، وهو محمد بن عمر الملقب بَحْرَق (ت٩٣٠هـ)، وطاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، وسماه الشارح الرومي، وعن الشارح المصري، وهو سيف الدين الوفائي الفضالي (ت١٠٢٠هـ)[(٥)].

---

(١) نفسه ص٨٧.
(٢) نفسه ص١٢٩.
(٣) نفسه ص١٨١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٠٤ و٢١٠، و٢٢٥، و٢٣١.
(٥) ينظر: أسامة عطايا: مقدمة تحقيق المنح الفكرية ص٣١.

ويكاد شرح علي القاري يكون أكثر الشروح عناية بتحقيق ألفاظ المقدمة، وقد اطلعت على الشروح التي نقل منها القاري، ما عدا شرح بحرق، الذي لم أطلع عليه.

ثانياً: منهج التحقيق:

من خلال الموازنة بين أصول المقدمة التي أشرت إليها يتضح أن ابن الجزري أعاد صياغة عدد من الأبيات، وذلك بتغيير كلمة أو أكثر فيها، ويبدو لي أن الذي حمله على ذلك أمران:

الأول: الحرص على زيادة إيضاح معنى العبارات التي قد يلتبس معناها على القارئ.

الثاني: التخلص من بعض عيوب الوزن الشعري التي شابت الصياغة الأولى للمقدمة.

ويمكن تقسيم الأصول التي اعتمدتُ عليها في تحقيق نص المقدمة، والتي ذكرتها قبل قليل على مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأصول التي تحمل الصياغة الأولى لنص المقدمة، وتتمثل بمخطوطة مكتبة (لا لَهْ لي) التركية، المؤرخة بسنة ٨٠٠هـ، وتتمثل أيضاً بشرح ابن الناظم الذي كتبه سنة ٨٠٦هـ.

المجموعة الثانية: الأصول التي تحمل الصياغة الأخيرة لنص المقدمة، وتتمثل بمخطوطة مكتبة جامعة أم القرى، ونسخة المكتبة الأزهرية، وشرح عبد الدائم الأزهري الذي أتمه سنة ٨٥١هـ.

أما شرح علي القاري فإن مؤلفه اعتنى فيه بتحقيق نص المقدمة من خلال الشروح التي اعتمد عليها، بغض النظر عن انتمائها لهذه المجموعة أو تلك، ولاحظت تميز النصوص التي نقلها عن الشارح اليماني، حتى تكاد تكوِّنُ رواية جديدة للمقدمة، ولكن هل كانت هذه الرواية قد أذاعها ابن الجزري في زيارته لليمن سنة ٨٢٨هـ في أثناء رحلته الأخيرة للحج؟

يصعب البت في هذه المسألة قبل الاطلاع على ذلك الشرح الذي لم أتمكن من الوصول إليه أو الحصول على نسخة مصورة منه.

ويمكن أن تكون الأبيات التي تتعلق بالتجويد في منظومة ابن الجزري الأخرى المسماة: (طَيِّبَةُ النشر في القراءات العشر) أصلاً آخر لتحقيق نص المقدمة، لأنها تتضمن أكثر من ثلاثين بيتاً متشابهة مع النص الوارد في المقدمة، وفي نص الطيبة تغييرات تتفق أحياناً مع الصياغة الأخيرة للمقدمة، وتختلف عنها في أحيان أخرى، ويمكن الاستئناس بما ورد فيها لترجيح بعض الألفاظ والعبارات المختلف فيها في نص المقدمة.

ويتلخص منهجي في تحقيق نص المقدمة في الأمور الآتية:

١ ـ أَثْبَتُّ النص الذي اتفقت عليه مخطوطات المنظومة التي اعتمدت عليها، وهي النسخة التركية والمكية والأزهرية.

٢ ـ رَجَّحْتُ ما ورد في المخطوطة المكية والأزهرية على ما جاء في المخطوطة التركية، عند الاختلاف بينها، لا سيما إذا توافق ذلك مع ما ورد في شرح عبد الدائم الأزهري.

٣ ـ إذا كانت هناك حالات تتعارض فيها الأصول الخطية والشروح فإني أَثْبَتُّ ما هو أكثر شيوعاً، وأوضح معنى.

٤ ـ أَثْبَتُّ في الهوامش الفروق بين الأصول التي اعتمدت عليها، مع تخريجها من مصادرها، وقد رمزت للنسخ الخطية في الهوامش بالحروف الآتية:

ت: للنسخة الخطية المحفوظة في مكتبة (لا له لي) في استانبول بتركيا.

م: للنسخة الخطية المحفوظة في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ز: للنسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الأزهرية في القاهرة.

٥ ـ حافظتُ على الضبط الوارد في النسخ الخطية، وأشرت في

الهوامش إلى ما جاء مضبوطاً فيها بحركتين أو ذكرتِ المصادر أنه يحتمل أكثر من ضبط.

٦ ـ رقَّمْتُ الأبيات بوضع رقم البيت في أوله.

٧ ـ لم يقسم ابن الجزري منظومة المقدمة إلى أبواب أو فصول، ولم يضع عناوين داخلية لها، كما يبدو ذلك من المخطوطة التي عليها خطه، وقد حَرَصَ ناسخوها وشُرَّاحُهَا على تبويبها أبواباً، وتكاد تلك الأبواب تكون موضع اتفاق في أكثرها، وقد أثْبَتُّ عناوين تلك الأبواب بين قوسين معقوفين، تيسيراً لقراءتها أو مراجعتها، واعتمدت في وضع هذه العناوين على ما اطلعت عليه من نسخها المطبوعة والمخطوطة، ورجحت ما رأيته مناسباً إذا حصل اختلاف في التبويب.

٨ ـ أثبتُّ نماذج مصورة من المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق.

٩ ـ حققت اسم المقدمة، فقد اشتهرت باسم «المقدمة الجزرية»، نسبة إلى ناظمها ابن الجزري، ولكن يبدو أن وصفها بالجزرية ظهر بعد عصر الناظم، وجاء عنوانها في النسخة التركية التي عليها خط المؤلف: (هذه المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، وجاء في أول النسخة المكية (هذه المنظومة في التجويد)، وذُكِرَتْ في ترجمة المؤلف في غاية النهاية في طبقات القراء باسم (المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)[١]، وقال الناظم في ترجمة ابنه أبي بكر أحمد: «ومِن قبل ذلك شَرَحَ مقدمة التجويد»[٢]، وقال في ترجمة ابنته سلمى: «وحَفِظَتْ مقدمة التجويد»[٣].

ويتضح من ذلك أن الناظم يسمي المنظومة «مقدمة التجويد»، وقد قال في البيت الرابع منها مشيراً إلى اسمها:

---

(١) غاية النهاية ٢/ ٢٥١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣١٠.

وبـــعـــدُ إن هـــذه مـــقـــدمـــه في ما على قارئه أن يعلمه

واشتهرت في زمن تلامذته باسم المقدمة، من غير وصفها بالجزرية، وحين شرحها ابنه أبو بكر أحمد (ت٨٣٥هـ) سمَّى الشرح (الحواشي المفهمة في شرح المقدمة)، وحين شرحها تلميذه عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) سمَّى شرحه (الطرازات المعلمة في شرح المقدمة)، لكن الشروح التالية غلب عليها وصف المقدمة بالجزرية، واشتهرت بذلك، وذُكِرَتْ في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط باسم: (المقدمة الجزرية في علم التجويد، أو: المقدمة فيما على القارئ أن يعلمه)[(١)].

وسماها الدكتور أيمن رشدي سويد بما ورد في المخطوطة التركية التي اعتمد عليها في التحقيق، وأضاف كلمة (منظومة) في أول العنوان فصار: (منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، وكذلك سماها الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، إلا أنه كتب (في) مفصولة عن (ما)[(٢)].

(١) الفهرس الشامل للتراث (مخطوطات التجويد) ١/ ١٦٦.

(٢) الراجح فصل (ما) عن (في) إذا كانت بمعنى الذي، كما هي في هذا الموضع (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٩، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٤، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٤)، وجاءت الكلمتان موصولتين في المخطوطة التركية والنسخ الخطية الأخرى.
واعتاد قراء المقدمة وشروحها على رؤية (فيما) موصولة، بناء على ما ذهب إليه المتأخرون من المؤلفين في الإملاء العربي (ينظر: نصر الهوريني: المطالع النصرية ص٥١، وعبد السلام هارون: قواعد الإملاء ص٥٨)،لكن المتقدمين من المؤلفين في علم الإملاء نصوا على رسم (ما) مفصولة عن (في) إذا كانت بمعنى (الذي)، فقال ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتاب الخط (ص١٣٠): «قال النحويون: إذا كانت (ما) اسماً فينبغي أن تفصل عن الحروف والأدوات...»، وقال ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) في كتاب الكُتَّاب (ص٥١ ـ ٥٢): «فإن وقعت (ما) بعد هذه الحروف بمعنى الذي لم يجز وصلها... ولا يجوز أن توصل بـ (في) عندنا، كقولك: رغبت في ما عند الله، لأنها بمعنى (الذي) ها هنا...، وإن جاءت (ما) المؤكدة التي لا صلة لها، بعد (في)، جاز وصلها بها، فأما مَن وصلها بها على كل حال فإنما شبَّهها بـ(من وعن)، =

وترجح عندي بناءً على ذلك تسمية هذا التحقيق باسم: (المقدمه، في ما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، لأنه الاسم الذي كُتِبَ على النسخة التي قُرِئَت على الناظم، وهو أقرب إلى التسمية التي أثبتها الناظم في البيت الرابع منها، وكَتَبْتُ (المقدمه) بالهاء كما رُسِمَتْ في الأصل المشار إليه، وحتى تتقابل مع (يَعْلَمَهْ) لتتم السجعة في العنوان.

١٠ ـ استعملت اللون الأخضر لعناوين الأبواب التي أضفتها إلى النص، وللعبارات التي جمع فيها الناظم بعض أنواع الحروف، واللون الأحمر للألفاظ القرآنية التي أوردها الناظم، سواء أوردها بلفظها أم غَيَّرَ فيها لتناسب موقعها في المنظومة.

= لأنهما حرفا جر مثلها، وهن على حرفين، وذلك رديء، والقياس ما قلنا، لأنه يقع في (عن ومن) إدغام، وليس ذلك في (في)». وبناء على ذلك رسمتُ (ما) مفصولة عن (في) في هذا الموضع.

هذه المقدمة

فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه

من نظم سيدنا الإمام شيخ

الإسلام أبي الخير محمد

ابن محمد بن محمد

ابن الجزري

صفحة العنوان في مكتبة (لا له لي) بإستانبول

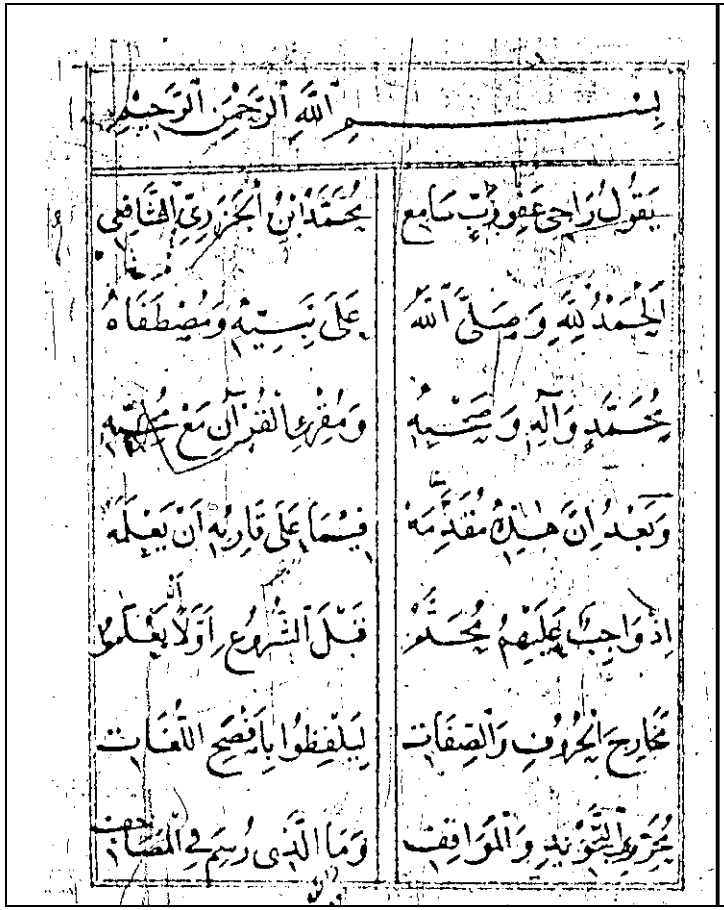

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي عفو ربه سامع ... محمد ابن الجزري الشافعي

الحمد لله وصلى الله ... على نبيه ومصطفاه

محمد وآله وصحبه ... ومقرئ القرآن مع محبه

وبعد إن هذي مقدمة ... فيما على قارئه أن يعلمه

إذ واجب عليهم محتم ... قبل الشروع أولا أن يعلموا

مخارج الحروف والصفات ... ليلفظوا بأفصح اللغات

ومعرفة التجويد والمواقف ... وما الذي رسم في المصاحف

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة (لا له لي) بإستانبول

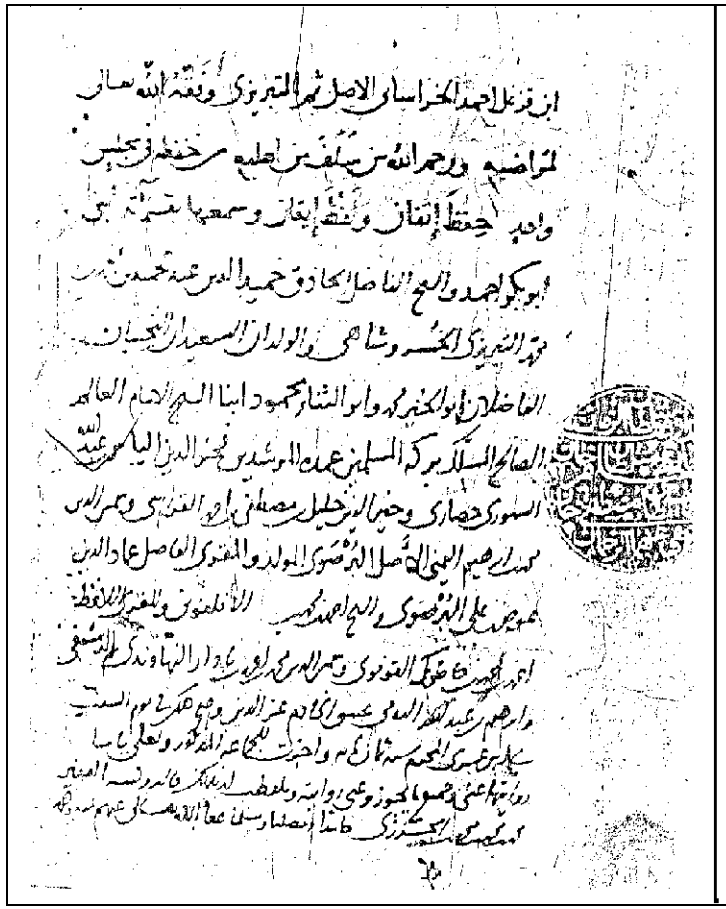

وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ آخِرَكْ ... إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ تَحْرِكَهْ

لِلْأَبْفَخِ أَوْ نَصْبٍ وَاشْمُمْ ... إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمْ

وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ ... بِنَيْلِ قَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِمَهْ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

الحمد لله وصلى الله على ... سيدنا محمد وآله وسلم

عرض على جمع هذه المقدمه ... ونظمي الولد النجيب السعيد

الأوحد سلالة العلما الأمجد ... النجيب بحبه الأذكياء عين

الفضلاء أبو الحسن علي ... بن الشيخ الولد الشيخ الإمام العلامه

المرحوم صفي الدين صفر ... شاه أمير خجا بن إياس

الصفحة قبل الأخيرة من مخطوطة مكتبة (لا له لي) بإستانبول

الصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة (لا له لي) بإستانبول

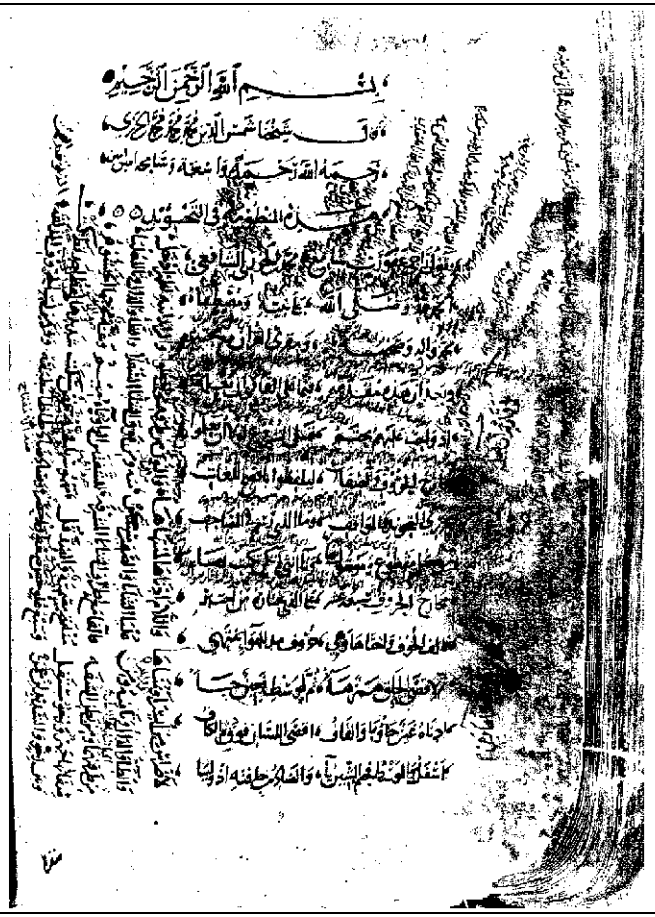

أول نسخة مكتبة جامعة أم القرى

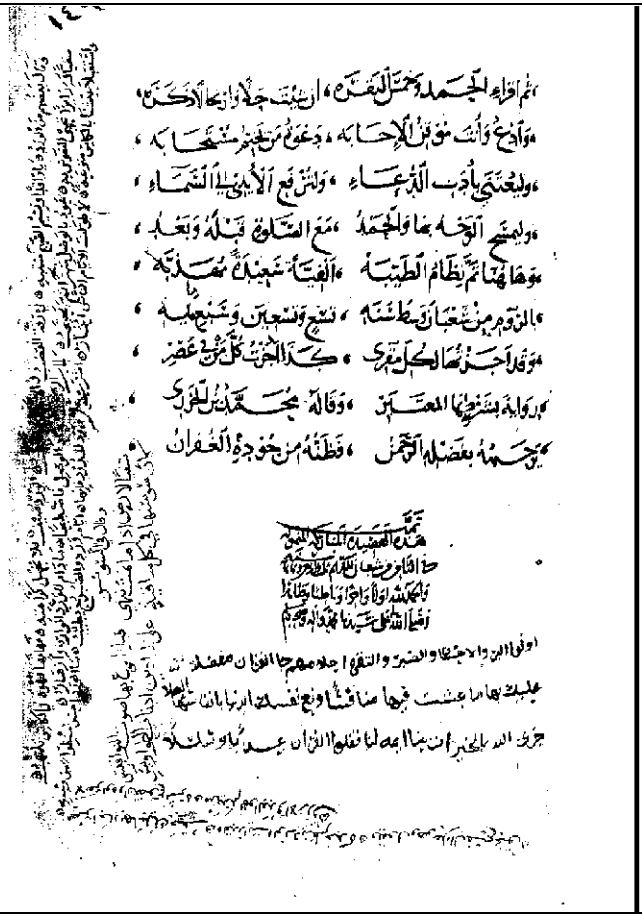

تاريخ مخطوطة مكتبة جامعة أم القرى

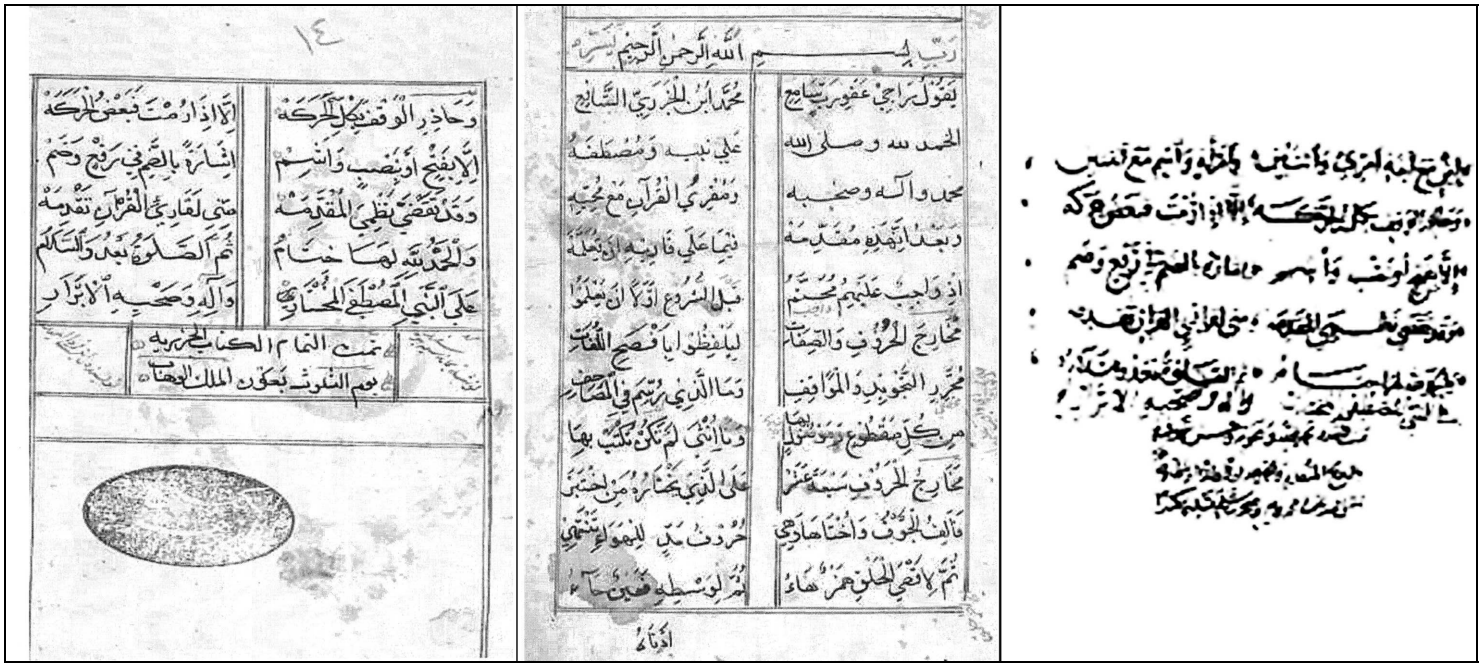

آخر نسخة مكتبة جامعة أم القرى

الصفحة الأولى من مخطوطة المكتبة الأزهرية

الصفحة الأخيرة من مخطوطة المكتبة الأزهرية

المبحثُ الثَّانِي

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

المُقَدِّمَةُ في ما يَجِبُ على قَارِئِ القُرْآنِ أنْ يَعْلَمَه

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ]

١ ـ يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْجَزَرِيِّ ٱلشَّافِعِي
٢ ـ ٱلْحَمْدُ لِلّٰهِ وَصَلَّى ٱللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
٣ ـ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقْرِئِ[1] ٱلْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ
٤ ـ وَبَعْدُ إِنَّ هٰذِهِ مُقَدِّمَهْ[2] .....

(١) قال ابن الناظم (الحواشي المفهمة ص٤٧): «أي وعلى مقرئ القرآن»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٠): «والمراد بمقرئ القرآن مُعَلِّمُهُ». وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة ص٨٠): «والأصل مقرئين بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حذفت للإضافة». (ينظر أيضاً: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥١) وفي النسخ الخطية للمقدمة: «مقرئ» بالإفراد.
والنطق في التقديرين واحد، لأن ياء (مقرئي) تذهب في النطق لالتقاء الساكنين، فيصير اللفظ بها مثل اللفظ بالمفرد، وليس هناك ما يشير إلى النطق الذي قصده المصنف، لكنَّ عَطْفَ (مُحِبِّهِ)، وهو لا يحتمل أن يكون سوى مفرد على (مقرئ)، يرجح أن يكون (مقرئ) مفرداً أيضاً.

(٢) ضُبِطَتْ في (ت) بفتح الدال وكسرها، وكُتِبَ فوقها: (معا)، وفي (م) و(هـ) بكسر الدال، وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة ص٨٤): «بكسر الدال على الأفصح»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٣): «وهي بكسر الدال من قَدِمَ اللازم بمعنى تقدَّم.. ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمُقَدَّمَة الرَّحْلِ من قدَّم المتعدي».

..... فِي مَا[١] عَلَى قَارِئِهِ[٢] أَنْ يَعْلَمَهْ

٥ ـ إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ قَبْلَ ٱلشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا

٦ ـ مَخَارِجَ ٱلْحُرُوفِ وَٱلصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا[٣] بِأَفْصَحِ ٱللُّغَاتِ

٧ ـ مُحَرِّرِي ٱلتَّجْوِيدِ وَٱلْمَوَاقِفِ وَمَا ٱلَّذِي رُسِمَ[٤] فِي ٱلمَصَاحِفِ

٨ ـ مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ:هَا

[بابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ]

٩ ـ مَخَارِجُ ٱلْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى ٱلَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

---

(١) رَجَّحْتُ رسم (ما) مفصولة عن (في)، مع أنها جاءت موصولة في النسخ الخطية، بناء على ما ذهب إليه علماء الإملاء الأوائل من ترجيح فصلها إذا كانت (ما) موصولة، كما تقدم في الهامش (٢) ص١٣١ في موضوع تحقيق عنوان المقدمة.

(٢) في (م): (في ما على القارئ)، وفي حاشيتها: (في ما على قارئه)، وهو الموافق لما في (ت) و(هـ). وأشار التاذفي (الفوائد السرية ٨و) إلى أنه جاء في نسخة: في ما على القارئ.

(٣) في مخطوطات المقدمة: «ليلفظوا»، وفي أكثر شروحها كذلك، لكن عبد الدائم الأزهري قال (الطرازات المعلمة ص٨٧): «قول الناظم (لينطقوا) من النطق، هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد، والأمر سهل». وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٧): «ليلفظوا بأفصح اللغات: وفي نسخة صحيحة (لينطقوا)، قيل: وهذه النسخة التي ضُبِطَتْ عن الناظم آخراً، والْمُؤَدَّى واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب، ولو على سبيل الغالبية»، وأثبتُّها: (ليلفظوا) موافقة للمخطوطات وأكثر الشروح.

(٤) لم يَنُصَّ على ضبطها أكثر شرَّاح المقدمة، لكن علي القاري قال (المنح الفكرية ص٦٨): «(رُسِّمَ): بتشديد السين، وفي نسخة بتخفيفه». وفي (ت) و(م) بالتخفيف، وفي (هـ) بالتشديد، وهو أحسن عَرُوضياً لسلامته من الخَبَل، وهو حذف الحرف الساكن الثاني من (مُسْتَفْعِلُنْ)، مع حذف الساكن الرابع، فتصير (مُتَعِلُنْ). (ينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص٥٥).

١٠ ـ فَأَلِفُ[(١)] ٱلْجَوْفِ[(٢)] وأُخْتَاهَا وَهِي ... حُـرُوفُ مَـدٍّ لِـلْـهَـوَاءِ تَـنْـتَـهِـي
١١ ـ ثُـمَّ لأَقْصَى[(٣)] ٱلْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... ثُـمَّ لِـوَسْـطِـهِ[(٤)] فَـعَـيْـنٌ حَـاءُ
١٢ ـ أَدْنَـاهُ غَـيْـنٌ خَـاؤُهَـا، وَٱلْـقَـافُ ... أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ،ثُمَّ ٱلْكَافُ
١٣ ـ أَسْفَلُ، وَٱلْوَسْطُ فَجِيمُ[(٥)] ٱلشِّينُ يَا ... وَٱلـضَّـادُ مِـنْ حَـافَـتِـهِ إِذْ وَلِـيَـا
١٤ ـ لَاضْرَاسَ[(٦)] مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا ... وَٱلـلَّامُ أَدْنَـاهَـا لِـمُـنْـتَـهَـاهَـا
١٥ ـ وَٱلنُّونُ[(٧)] مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ ٱجْعَلُوا ... وَٱلـرَّا يُـدَانِـيـهِ لِـظَـهْـرٍ أَدْخَـلُ[(٨)]

---

(١) في (ت): (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ)، وفي (هـ): (فألِفُ الْجَوْفُ)، وهي في (م) كذلك لكن من غير ضبط، وانقسمت الشروح بين هذه وتلك، وقال التاذفي في الفوائد السرية(١٠و) وعلي القاري في المنح الفكرية (ص٧٦ هامش٣ من الطبعة المحققة، وفي طبعة الحلبي ص٩): «وفي نسخة: للجَوْفِ ألف، وهو غير متزن». وفي طيبة النشر: (فالجَوْفُ للهاوي وأختيه وهي)، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧١).

(٢) قال علي القاري (المنح الفكرية ص٧٦): «ضُبِطَ (الجَوْفُ) بالرفع على تقدير: مخرجها قبل الجوف أو بعده، أو فمخرجُ ألفِ الجوفُ، وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف».

(٣) في طيبة النشر: (وقل لأقصى)، (ينظر إتحاف البررة ص١٧١).

(٤) في (ت): (ومِن وَسَطِهِ)، وفي (م) و(هـ): (ثُمَّ لِوَسْطِهِ)، وهو أكثر في شروح المقدمة، وفي طيبة النشر (ينظر: إتحاف البررة ص١٧١)، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٨١): «وفي نسخة: (ومن وسطه) بالتحريك، وفي نسخة: (وما لِوَسْطِهِ فعين حاء)».

(٥) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٨٣): «وفي نسخة: (لجيم الشينِ يا)».

(٦) هكذا رُسِمَتْ في النسخ الخطية الثلاث، والأصل: الأَضراس، سقطت همزة القطع وأُلقيت حركتها على اللام، فاسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل، ويكون نطقها: (لَضْرَاسَ) (ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٨٢). وقال التاذفي في الفوائد السرية (١٢ظ): «وَالرواية فيه النصب.. ولو رُفِعَ على أنه فاعل، والمراد إذ وليها الأضراس، لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوى». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٤).

(٧) برفع النون في (ت)، وبنصبها في (هـ)، وقد تكون ضُبِطَتْ بالوجهين في (م)، وأعربه طاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية (ص٨٠) مبتدأ، أي إنه يلفظ بالرفع، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٨٧): «بنصب النون على أنه مفعول مقدم لقوله: (اجعلوا)... وقيل: النون مبتدأ، بتقدير: مخرجُ».

(٨) في المخطوطات الثلاث: أدْخَلُ، وهو يُلْفَظُ بإشباع الضمة، وقال علي القاري في =

١٦ ـ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا، وٱلصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ
١٧ ـ مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَى وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا
١٨ ـ مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ ٱلشَّفَهْ فَٱلْفَا مَعَ أَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشْرِفَهْ
١٩ ـ لِلشَّفَتَيْنِ ٱلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا ٱلْخَيْشُومُ

[بابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ]

٢٠ ـ صِفَاتُهَا: جَهْرٌ، وَرِخْوٌ[1]، مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، وَٱلضِّدَّ قُلْ
٢١ ـ مَهْمُوسُهَا: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفْظُ: (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)
٢٢ ـ وَبَيْنَ رِخْوٍ وَٱلشَّدِيدِ: (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ
٢٣ ـ وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ: مُطْبَقَهْ وَ(فَرَّ[2] مِنْ لُبِّ): ٱلْحُرُوفِ ٱلْمُذْلَقَهْ
٢٤ ـ صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ: (قُطْبُ جَدٍ)، وَٱللِّينُ
٢٥ ـ وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا[3] وَٱنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَٱلِانْحِرَافُ صُحِّحَا
٢٦ ـ فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي ٱلشِّيْنُ، ضَاداً ٱسْتَطِلْ

= المنح الفكرية (ص٨٩): «وفي نسخة: (أدخلوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمر والْمُضِيَّ». فيكون مكسور الخاء في الأمر (أدْخِلوا)، ومفتوحها في الماضي (أدْخَلوا).

(١) قال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٠٩): «الرِّخوة مثلث الراء، والرواية عن الناظم بالكسر».

(٢) ضُبِطَ الفعل (فَرَّ) بفتح الفاء في الأصول الخطية وشروح المقدمة، وفسَّره بعض شُرَّاح المقدمة بقوله: «ومعناه هَرَبَ الجاهل من ذي لُبٍّ، أي من عاقل لأن اللبَّ العقل» (التاذفي: الفوائد السرية ١٨و)، وحُذِفَ التنوين من (لب) للوزن (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٠٤). و ضُبِطَ (فَرَّ) في طيبة النشر وفي شروحها بكسر الفاء، على الأمر، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧٢، وابن الناظم: شرح طيبة النشر ص٣٧، والنويري: شرح طيبة النشر ١/ ٢٤١).

(٣) في (ت): سُكِّنا، بتشديد الكاف والبناء للمجهول، وفي (م) و(هـ): سَكَنا، بتخفيف الكاف والبناء للمعلوم، ولم أقف في شروح المقدمة التي اطلعت عليها ما يرجح إحدى الصيغتين، وصيغة التشديد أتم عروضياً، والصيغة الثانية سائغة مقبولة أيضاً.

[بابُ مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ]

٢٧ ـ وَٱلأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ ... مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[١] ٱلْقُرَانَ[٢] آثِمُ

٢٨ ـ لأَنَّهُ بِهِ ٱلإِلٰهُ أَنْزَلَا ... وَهٰكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩ ـ وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ ... وَزِينَةُ ٱلأَدَاءِ وَٱلْقِرَاءَةِ

٣٠ ـ وَهُوَ إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا ... مِنْ صِفَةٍ لَهَا، وَمُسْتَحَقَّهَا[٣]

٣١ ـ وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ ... وَٱللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

٣٢ ـ مُكَمَّلاً[٤] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ ... بِاللُّطْفِ فِي ٱلنُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ

٣٣ ـ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ... إِلَّا رِيَاضَةُ ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ

[بابُ التَّرْقِيقِ]

٣٤ ـ فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ ... وَحَاذِرَنْ[٥] تَفْخِيمَ لَفْظِ ٱلأَلِفِ

---

(١) في (ت): يُصَحِّح، وفي (م) و(هـ): يجوِّدِ، وقد أخذ بعض شراح المقدمة بالأول، وأخذ آخرون بالثاني، لكن عبد الدائم الأزهري قال في الطرازات المعلمة: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (من لم يجود) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ: (من لم يصحح) بدل (يجود)، والأولى أحسن، إذ التجويد أخص من التصحيح».

(٢) الْقُرَانَ: بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء، لضرورة الوزن، أو أنه منقول في البيت على قراءة ابن كثير (ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٠و، علي القاري: المنح الفكرية ص١١٣).

(٣) في (ت): من كل صفة ومستحقها، وفي (م) و(هـ): من صفة لها ومستحقها، وهو المأخوذ به في شروح المقدمة، وقد ضُبِطَت كلمة (مستحقها) في (م) بكسر القاف، وفي (ت) و(هـ) بفتحها عطفاً على قوله: (حَقَّهَا).

(٤) في (ت): ضُبِطَتِ الميم في (مُكَمَّلا) بالفتح والكسر، وكُتِبَ فوقها (معاً)، وفي (م) و(هـ) بالفتح، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٢١): «بكسر الميم، أي حال كون اللافظ مُكَمِّلَ الصفات حقاً واستحقاقاً، أو بفتح الميم، أي حال كون الملفوظ مُكَمَّلَ الأداء مخرجاً وصفة، من غير تكلف».

(٥) في النسخ الخطية الثلاث رُسِمَتْ كلمة (فرققن) بالنون، وكذا (حاذرن) في (ت) و(هـ)، وفي (م): (وحاذراً) بالألف، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة =

٣٥ ـ وَهَمْزَ[١] أَلْحَمْدُ[٢]، أَعُوذُ، إِهْدِنَا أَللهُ[٣]، ثُمَّ لَامَ لِلّٰهِ، لَنَا
٣٦ ـ وَلْيَتَلَطَّفْ، وَعَلَى ٱللهِ، وَلَا ٱلضـ[٤] وَٱلْمِيمَ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ
٣٧ ـ وَبَاءَ بَرْقٍ، بَاطِلٍ[٥]، بِهِمْ، بِذِي وَٱحْرِصْ[٦] عَلَى ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي
٣٨ ـ فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَـ: حُبِّ[٧]، ٱلصَّبْرِ رَبْوَةٍ، ٱجْتُثَّتْ، وَحَجٍّ، ٱلْفَجْرِ

= (ص٧٤): «والنون في قوله: (فَرَقِّقَنْ) نون التوكيد الخفيفة، وكذلك نون: (وحَاذِرَنْ)... ويحتمل أن يكون اسم فاعل منصوباً على أنه خبر كان المقدرة، أي كن حاذراً». ورجح على القاري كونه فعل أمر والنون الخفيفة فيه للتوكيد مثل قوله: فرققن. (ينظر: المنح الفكرية ص١٣١).

(١) في (ت) و(هـ) وأكثر شروح المقدمة: وهمزَ، بالنصب، وفي (م) تبدو مشكلة بالرفع، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٣٧): «ونَصْبُ (هَمْزَ) على تقدير: فرققن همز الحمد، ويجوز جَرُّهُ على تقدير: وحاذرن تفخيم همز الحمد. وأما ما جعله الشارح اليمني من قوله: (كهمز الحمد) أصلاً، ثم قال: (وفي بعض النسخ: وهمزَ، بالواو) فغير مقبول، لأنه مخالف للأصول المصححة والنسخ المعتبرة المشروحة». وفي طيبة النشر وشروحها: (كهمز الحمد)، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧٣، وابن الناظم: شرح طيبة النشر ص٤١، والنويري: شرح طيبة النشر ١/ ٢٥٤).

(٢) قال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص١٢٢): «والحمدُ رفع على الحكاية، ومحله الجر على الإضافة».

(٣) ضُبِطَ لفظ الجلالة في (ت) و(هـ) بالرفع والجر، وفي (م) بالرفع فقط، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٣٨): «اللهِ: بالجر، أي هَمْزَ الله في الابتداء». وقَطَعَ الناظم همزات: (الحمد، اهدنا، الله) للوزن.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، واكتفى الناظم بأول الكلمة للوزن.

(٥) في النسختين (ت) و(هـ) (باطلٍ) بالجر على الإضافة، وفي (م) (باطلٌ) بالرفع على الحكاية.

(٦) في (ت) و(هـ): (واحرص)، وفي (م): (فاحرص)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٥و): «وفي نسخة: فاحرص». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٤٢).

(٧) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٤٢): «والظاهر أن كلمة (كَحُبِّ) محكية على ما ورد في الآية، إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها، لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]». ويبدو أن الكلمة تصحفت على عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٤٥)، فقرأها بالجيم، فإنه استشهد بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون سمعها من المؤلف كذلك، وهو احتمال بعيد.

٣٩ ـ وَبَـيِّـنَـنْ[١] مُـقَـلْـقَـلاً[٢] إِنْ سَـكَـنَـا وَإِنْ يَـكُـنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

٤٠ ـ وَحَاءَ حَصْحَصَ، أَحَطتُ، ٱلْحَقُّ وَسِينَ مُسْتَقِيمَ[٣]، يَسْطُو، يَسْقُو[٤]

[بابُ أحْكَامِ الرَّاءَاتِ]

٤١ ـ وَرَقِّـقِ ٱلـرَّاءَ إِذَا مَـا كُـسِـرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ ـ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ ٱسْتِعْلَا أَوْ كَانَتِ ٱلكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

٤٣ ـ وَٱلْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْـفِ تَـكْـرِيـراً إِذَا تُـشَـدَّدُ

[بابُ التَّفْخِيمِ]

٤٤ ـ وَفَـخِّـمِ ٱلـلَّامَ مِـنِ ٱسْـمِ ٱللهِ عَنْ فَتْحٍ أَوْ[٥] ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ[٦] ٱللهِ

---

(١) في (ت) و(م): (وبَيِّناً) بالألف، وفي (هـ): (وبَيِّنَنْ) بالنون، وأثبتُّها بالنون موافقة للنسخة الأزهرية، وقياساً على (فرققن).

(٢) ضُبِطَتْ القاف الثانية في (ت) بالفتح وبالكسر، وفي (م) و(هـ) بالفتح فقط.
وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٧٧): «وقوله: (مقلقلاً) يجوز في القاف الثانية الكسر والفتح، فالكسر على أنه اسم فاعل حال من فاعل (بيِّن)، والفتح على أنه اسم مفعول أو صفة لمفعول محذوف، أي: حرفاً مقلقَلاً».
وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٤٣): «بفتح القاف الثانية وكسرها... ثم اعلم أن الأظهر كون (مقلقلاً) بالفتح».

(٣) في (ت): (مستقيم) بالجر، وقد تكون منونة، وفي (هـ): (مستقيمَ) بالفتحة، وفي (م) بالكسرة والفتحة معاً. والجر على الإضافة، والنصب على الحكاية.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

(٥) (أو): بإسقاط الهمزة لضرورة الوزن، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو التنوين، ويكون نطقها: (فَتْحِ نَ وْ).

(٦) عبد: في (ت) و(م): بالرفع، وفي (هـ): بالرفع والنصب.
وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٨و): «بفتح الدال أو ضمها».
وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٥٦): «ولا يَبْعُدُ أن يُقْرَأَ بالجر، على وفق المحل الإعرابي».

٤٥ ـ وَحَرْفَ[١] ٱلِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَٱخْصُصَا[٢] لِاطْبَاقَ[٣] أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ، وَٱلْعَصَا

٤٦ ـ وَبَيِّنِ ٱلِإطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُ، مَعْ بَسَطتَ، وَٱلْخُلْفُ بِـ: نَخْلُقْكُمْ وَقَعْ

٤٧ ـ وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلسُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ، وَٱلْمَغْضُوبِ، مَعْ ضَلَلْنَا[٤]

٤٨ ـ وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ: مَحْذُوراً، عَسَى خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِ بِـ: مَحْظُوراً، عَصَى

٤٩ ـ وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا كَـ: شِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا[٥]

[بابُ أحْكَامِ الإدْغَامِ]

٥٠ ـ وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ: قُل رَّبِّ، وَبَل لَّا، وَأَبِنْ

٥١ ـ فِي يَوْمِ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَٱلْتَقَمْ[٦]

[بابُ الضَّادِ والظَّاءِ]

٥٢ ـ وَٱلضَّادَ بِٱسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ ٱلظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي

٥٣ ـ فِي ٱلظَّعْنِ ظِلِّ ٱلظُّهْرِ عُظْمُ[٧] ٱلْحِفْظِ أَيْقِظْ وَٱنْظِرْ عَظْمَ[٨] ظَهْرِ ٱللَّفْظِ

---

(١) في النسخ الخطية: بالنصب، وقال علي القاري في المنح الفكرية: «بنصبِ (حرف) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخِّمْ)، ويجوز رفعه على تقدير: فَخِّمْهُ».

(٢) في (ت) و(هـ): (فَخِّمْ واخْصُصَا)، وفي (م): (فَخِّمِ اخْصُصَا)، وفي حاشيتها إشارة إلى أنها في نسخة (واخصصا).

(٣) بنقل كسرة الهمزة وحذف الهمزة، والاكتفاء بالحركة عن همزة الوصل (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٨)، وتكون في النطق: لِطْبَاقَ، والأصل: الإِطْبَاق.

(٤) في (ت): (ضَلَلْنَا)، وفي النسختين (م) و(هـ): (ظَلَلْنَا)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (١٦٥): «و(ضللنا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]، أما (ظللنا) بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة، ولا ضرورة بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن، ولا يغرنك كثرة النسخ عليها، وإشارة الشراح إليها».

(٥) في النسخ الخطية: (فِتْنَتَا): بالألف، قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٦٧): «بألف الإطلاق».

(٦) يريد قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾ [الصافات: ١٤٢].

(٧) في (م): عُظْم، وفي (هـ): ظِلِّ الظُّهْرِ عُظْمِ، وأثبتُّ ما في (ت).

(٨) في (هـ): عَظْمَ، بنصب الميم وجرها، وفي (م) بالجر، وأثبتُّ ما في (ت).

٥٤ ـ ظَاهِرْ لَظَى شُوَاظُ[١] كَظْمِ ظَلَمَا ... ٱغْلُظْ ظَلَامَ[٢] ظُفُرٍ ٱنْتَظِرْ ظَمَا

٥٥ ـ أَظْفَرَ، ظَنّاً كَيْفَ جَا، وَعِظْ[٣] سوَى ... عِضِينَ، ظَلَّ ٱلنَّحْلِ زُخْرُفٍ[٤] سَوَا[٥]

٥٦ ـ وَظَلْتَ، ظَلْتُمْ، وَبِرُوم ظَلُّوا ... كَٱلْحِجْرِ، ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

٥٧ ـ يَظْلَلْنَ، مَحْظُوراً مَعَ ٱلْمُحْتَظِرِ ... وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيْعَ ٱلنَّظَرِ

٥٨ ـ إِلَّا بِـ: وَيْلٍ[٦]، هَلْ، وَأُولَى نَاضِرَهْ ... وَٱلْغَيْظُ لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

٥٩ ـ وَٱلْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى ٱلطَّعَامِ ... وَفِي ظَنِيْنٍ[٧] ٱلْخِلَافُ سَامِي

٦٠ ـ وَإِنْ تَلاقَيَا ٱلْبَيَانُ لَازِمُ: ... أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ

---

(١) في (م): شُواظِ، بالجر.

(٢) في (م): ظَلامَ: بالنصب والجر، وفي (ت) بالنصب، وفي (هـ) بالجر.

(٣) في (ت) و(هـ): (وَعِظْ): بالواو العاطفة وكسر العين على أنه فعل أمر من يَعِظُ، وفي (م) كأنها ضُبِطت: (وَعِظْ) على الأمر، و(وَعْظٌ) على المصدرية، وقال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (١٧٤): «وَعَظ: فِعْلٌ ماضٍ». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٨٥).

(٤) في (ت) و(م): زخرفٍ، وفي (هـ): وزخرفاً، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٦٨): «وقوله في البيت: (النحلِ وزخرفٍ) بالخفض فيهما». وقال علي القاري في المنح الفكرية (١٨٥): «زخرفٍ: بحذف العاطف، أي وفي زخرف، وفي نسخة بالنصب على الحكاية، أو على نزع الخافض».

(٥) في (ت) و(هـ): (سَوَا) بفتح السين، وكذلك هو في أكثر شروح الجزرية، وفي (م): (سَوَى)، وقد قال التاذفي في الفوائد السرية (٣٤ظ): «سَوَا: بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد». ومعنى قوله: ظلَّ النحلِ وزخرفٍ سَوَا، أي: أن قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ في سورة النحل [٥٨] هو، وفي الزخرف [١٧] سواء، أي: بلفظ واحد (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٩٦).

(٦) في النسخ الخطية: بويلٍ، بالجر، وأثبتها الدكتور أيمن والدكتور أشرف بالرفع على الحكاية، كما جاءت في المصحف: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾.

(٧) في النسخ الخطية: ظنين، بالظاء، لكن شراح المقدمة أثبتوه بالضاد، على نحو ما رُسِمَ في المصاحف العثمانية، والخلاف فيه في القراءة لا الرسم، فقرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بِظَنِينٍ)، وقرأه الباقون من السبعة بالضاد (ينظر: الداني: التيسير ص٢٢٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٢).

٦١ ـ وَٱضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفِّ هَا[١]: جِبَاهُهُم، عَلَيْهِمُ

[بابُ أحْكَامِ النُّونِ والميمِ الساكِنَتَيْنِ والمُشَدَّدَتَيْنِ]

٦٢ ـ وأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ

٦٣ ـ أَلْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى ٱلْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ ٱلأَدَا

٦٤ ـ وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي ٱلأَحْرُفِ وَٱحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

٦٥ ـ وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ، ٱدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا

٦٦ ـ فَعِنْدَ حَرْفِ[٢] ٱلْحَلْقِ أَظْهِرْ وَٱدَّغِمْ[٣] فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ[٤]

٦٧ ـ وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يُومِنُ)[٥] إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَـ: دُنْيَا عَنْوَنُوا[٦]

---

(١) في النسخة التركية: وَصَفِّهَا، والصواب: وصَفِّ ها، أي: هاء.

(٢) قال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٧٩): «فقوله: (عند حرف) بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخراً، أراد به الجنس، أي: حروف الحلق».

(٣) في النسخ الخطية الثلاث: بالبناء للفاعل في الفعلين، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٠٩): «وقوله: (ادُّغِم): مبني للمفعول من باب الافتعال»، وقال طاش كبري زاده في شرح الجزرية (ص٢٠١): «(أُظْهِر: مبني للمفعول... وكذا (ادُّغِم) مبني للمفعول». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٠٤): «وأما ما ضُبِطَ في بعض النسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدال فغير ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنف، وتبعه الرومي...(ت)».

(٤) في النسخ الخطية الثلاث: لَزِم، وفي بعض النسخ (أتم) مكان (لزم)، (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية (ص٢٠٥)، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٨١): «وقوله: (لزم) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: (أتم) مكان (لزم)».

(٥) في النسخة المكية: يُؤمِنو

(٦) في النسخ الخطية: عنونوا، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٠٩): «ولم يَتَأَتَّ للناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالُ الواو من القرآن، فأتى بلفظ: عنونوا». وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٨٥): «وفي بعض النسخ (صَنْوَنُ)، وكل صحيح». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٠٥): «وفي نسخة (صنونوا)، وهو أَوْلَى لورود أصله في التنزيل»، لكني أثبتُّ ما في النسخ الخطية.

٦٨ ـ وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا بِغُنَّةٍ، كَذَا ... لِاخْفَا[١] لَدَى بَاقِي ٱلْحُرُوفِ أُخِذَا

[بابُ أحْكَامِ الْمَدِّ]

٦٩ ـ وَٱلْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى ... وَجَائِزٌ، وَهْوَ[٢] وَقَصْرٌ ثَبَتَا

٧٠ ـ فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدْ ... سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِٱلطُّولِ يُمَدْ

٧١ ـ وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ ... مُتَّصِلاً إِنْ[٣] جُمِعَا بِكِلْمَةِ

٧٢ ـ وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلَا ... أَوْ عَرَضَ ٱلسُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلَا

[بابُ الْوَقْفِ والابْتِدَاءِ]

٧٣ ـ وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ٱلْوُقُوفِ

٧٤ ـ وَٱلِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ[٤] ... .

---

(١) كذا رُسِمَ في النسخ الخطية، وهو في الأصل: الإخفاء، فأُلْقِيَتْ حركة الهمزة على اللام، وسقطت من اللفظ، واسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل لتحرك أول الكلمة، وقُصِرَتِ الكلمة للوزن.

(٢) في (ت) و(م): (وَهْو) بسكون الهاء للوزن، وفي (ه) بضمها.

(٣) في النسخ الخطية: إنْ، بكسر الهمزة، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١١٦): «وقوله: (إن جُمِعا بكِلْمَة) تعليل لقوله: (متصلا)»، وهذا يقتضي فتح همزة (أنْ)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٤و): «وهو تعليل له، كما جزم ابن الناظم، فتكون (أنْ) مصدرية، ولام التعليل محذوفة مما قبلها». لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (٢٢٨): «المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسر همزة (إنْ) على أنها شرط»، ونَقَلَ عن الشارح اليمني أنها في بعض النسخ (إذ).

(٤) كذا في النسخ الخطية، وذكره ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١١٩) على هذا النحو:

والابتداء وهي تقسم إلى ... تام وكافٍ وحَسَنٍ تفصَّلا

وفسَّر قوله: (تفصَّلا) أي: تبيَّن تقسيم الوقوف، ولم يشر عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٩٦) إلى هذه الرواية للبيت، لكن عدداً من شراح المقدمة تابع ابن الناظم عليها، منهم طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٢٨)، ثم قال: «وفي بعض النسخ: والابتداء وهي تقسم إذن...»، فجعل رواية عبد الدائم قراءة أخرى، وكذا فعل علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٤٤)، وقال: «(والابتداء وهي تقسم إلى): بحذف همزة (ال) وكسر لامه لالتقاء الساكنين، وبسكون هاء (وهي) الراجعة إلى الوقوف، و(تُقْسَمُ) بصيغة المجهول مخففاً، وفي نسخة ضُبِطَ بكسر هاء (وهي) =

..... ثَلَاثَةً[١]: تَامٌ[٢]، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

٧٥ ـ وَهْيَ لِمَا تَمَّ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ، أَوْ كَانَ مَعْنىً، فَٱبْتَدِي

٧٦ ـ فَٱلتَّامُ، فَٱلْكَافِي، وَلَفْظاً: فَٱمْنَعَنْ إِلَّا رُؤُوسَ ٱلآيِ جَوِّزْ، فَٱلْحَسَنْ

٧٧ ـ وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ[٣] مُضْطَرّاً، وَيُبْدَا[٤] قَبْلَهُ

٧٨ ـ وَلَيْسَ فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ[٥] وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ[٦] مَا لَهُ سَبَبْ

= وسكون يائها، و(تُقَسَّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر (الابتداء)».

(١) في (هـ): ثلاثةٌ، بالرفع.

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٤٤): «وخُفِّفَت ميم (تام) ضرورة».

(٣) في (ت): (الوقف)، وفي (م) و(هـ): (يوقف)، وهكذا رواها ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٢٣)، وعبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠١) لكن المحقق أثبت كلمة (الوقف) على الرواية الأخرى، ورجعتُ إلى مخطوطة المتحف العراقي فوجدتها فيه: (يوقف) وهي الرواية المناسبة لشرح عبد الدائم لأنه يروي آخر ما اختاره الناظم في قصيدته، ورواية (الوقف) هي في النسخة الأولى للمقدمة. واختلف بقية الشراح في اختيار إحدى الروايتين، لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (ص٢٥٢): «وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر».

(٤) في (ت): (ويَبْدَا) بالبناء للفاعل، وقال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٣٩): «أي يَبْدَأُ القاري». وفي (م) و(هـ): (ويُبْدَا) بالبناء للمفعول، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٥١): «يُبْدَأُ: بالبناء للمفعول... وضَبْطُ الرومي [يعني: طاش كبري زاده] بصيغة الفاعل، حيث قال: (ويَبدأ الفاعل)، لكنه خلاف الظاهر، للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل، ولو بقرينة المقام، مع ما يفوته من المناسبة بين (يُبْدَا) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام».

(٥) في (ت): (يجب)، وفي (هـ): (وَجَب)، وهي كذلك في (م) على الأرجح، وانقسم الشراح بين الروايتين، وأثبت ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٢٦) الرواية القديمة بلفظ المضارع، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠٤): «قول الناظم (وجب) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخراً، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل، والأول أحسن، والثاني جائز، وقد عُلِمَ ما في القافية وضعفه»، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨و): «وفي بعض النسخ: من وقف يجب، وتُرجَّحُ النسخة الأولى بسلامتها من سناد التوجيه المعدود من عيوب القافية، وهو اختلاف حركة ما قبل الرَّوِيِّ المقيد»، (وينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص١٠٧).

(٦) في (ت) و(هـ): (ولا حرامٌ غير) بالرفع في الكلمتين، وفي (م) ضُبِطَتْ (حرام) بالرفع والجر، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠٤): «قوله: =

[بابُ الْمَقْطُوعِ والْمَوْصُولِ في الرَّسْمِ]

٧٩ ـ وَٱعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا[١] فِي مُصْحَفِ[٢] ٱلإِمَامِ فِي مَا قَدْ أَتَى

٨٠ ـ فَٱقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ[٣]: أَن لَّا مَعْ: مَلْجَأَ[٤]، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا[٥]

٨١ ـ وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ، ثَانِي هُودَ، لَا يُشْرِكْنَ، تُشْرِكْ، يَدْخُلَنْ، تَعْلُوا عَلَى

= (ولا حرام) يجوز فيه الرفع عطفاً على محل اسم ليس، والجر عطفاً على لفظه، وقوله: (غير) يجوز في رائها الرفع والجر أيضاً، ويجوز نصبها على الحال لتوغلها في الإبهام»، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨و): «وبعضهم جَوَّزَ نصبها حالاً، والاستثناء أظهر». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٦٠).

(١) في (م): (أتى)، وقد يكون هذا سهو من الناسخ، لأن (أتى) جاءت في آخر الشطر الثاني من البيت، وتكرارها في قافية الشطرين من عيوب القافية، والمقصود بقوله: (وتا) أي: تاء التأنيث التي أشار إليها الناظم في البيت الثامن من المقدمة في قوله: (وتاء أنثى لم تكن تكتب بـ: ها).

(٢) في (ت): (المصحف)، وفي (م) و(هـ): (مصحف)، واخْتَلَفَ فيها شرَّاح المقدمة، وأكثرهم أثبت (مصحف الإمام)، وقد أثبتها محقق الطرازات المعلمة (المصحف) ولكنها في مخطوطة الكتاب (مصحف)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨ظ): «ومصحف الإمام بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ (المصحف الإمام) على البدلية، لأنَّ الإمامَ [هو] المصحفُ الذي جمع فيه الإمامُ عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ القرآن، ثم نَسَخَ منه المصاحف». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧٠): «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة، ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها».

(٣) في النسخ الخطية وأكثر الشروح (كلماتٍ) مجرورة منونةٍ، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧١): «ضُبِطَ بتنوين (كلمات)، وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير، أي: اقطع (أنْ) في عشرِ كلماتِ (أنْ لا)، والأول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى».

(٤) في (ت) و(م): (ملجأ) بالفتح، وفي (هـ): (ملجأٍ) بالجر والتنوين على الإضافة، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧١): «وفتح (ملجأ) على الحكاية، ويجوز جَرُّهُ مُنَوَّناً على الإعراب أو الضرورة، وفي نسخة: (مَلْجأً أن لا إله إلا)، وهي أَوْلَى كما لا يخفى»، وهي في المصحف في موضعين، الأول: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧]، والثاني: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وتنوين (ملجأ) منصوباً أو مجروراً أتم وزناً.

(٥) قال الدكتور أيمن رشدي سويد (منظومة المقدمة ص٢٠ هامش ١): «المقصود بقول الناظم: (ولا إله إلا) موضع هود [١٤]: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾، فهو مقطوع باتِّفاق، وكان عليه أن يحترز من موضع الأنبياء [٨٧]:، فقد اختلفت فيه المصاحف، والعمل على كتابته مقطوعاً». (وينظر: الداني: المقنع ص٩٥).

٨٢ ـ أَن لَّا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ، إِن مَّا: بِٱلرَّعْدِ، وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ، وَعَن مَّا
٨٣ ـ نُهُوا ٱقْطَعُوا، مِن مَّا: بِرُومِ وَٱلنِّسَا[١] خُلْفُ[٢] ٱلْمُنَافِقِينَ، أَم مَّنْ: أَسَّسَا[٣]
٨٤ ـ فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ[٤]، حَيْثُ مَا وَأَن لَّم ٱلْمَفْتُوحَ، كَسْرُ إِنَّ مَا
٨٥ ـ لَانْعَامَ[٥]، وَٱلْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ ٱلَانْفَالِ[٦] وَنَحْلٍ وَقَعَا[٧]

(١) كذا في (ت) و(هـ)، وفي أكثر شروح المقدمة، وفي (م): (من ما ملك روم النسا)، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٠): «قوله: (من ما بروم والنسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأناها عليه أيضاً: (مِن مَّا مَلَكْ رُوم النسا)، والكل صحيح». (وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٥٥، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٣).

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (٢٧٦): «خُلْفُ: ضُبِطَ بالرفع، أي خُلْفُ ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف لـ (اقطعوا) بتقدير مضاف، أي مع خلف المنافقين».

(٣) رسمه الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه للمقدمة (ص٢١): أسَّسَ، بغير ألف، وهو مرسوم بالألف في النسخ الخطية والشروح، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٠): «الألف فيه للإطلاق». وأراد الدكتور أيمن أن يأتي بالكلمة موافقة لما هي عليه في المصحف، على نحو ما حذف الألف من قوله: (فتنتا) في البيت التاسع والأربعين من المقدمة. وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧٦): «أَسَّسَا: بألف الإطلاق، معروفاً ومجهولاً، كما قُرِئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول».

(٤) يريد بقوله: (ذِبْحٍ) سورة الصافات، لقوله تعالى فيها: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [١٠٧]، والموضع الذي أشار إليه المصنف في السورة هو قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴿١١﴾﴾ [١١].

(٥) كذا رُسِمَتْ في النسخ الخطية، على النطق، وأصل الكلمة: (الأَنْعَام) فأُلْقِيَتْ حركة الهمزة على لام التعريف الساكنة، وسقطت تخفيفاً، فاسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل، وحصل مثل هذا مراراً من المصنف، ويكون نطق الكلمة في البيت: لَنْعَامَ، وضُبِطَت في (ت) بالجر والنصب، والنصب أولى لعدم حاجته إلى التقدير، ولكونه ورد عند أكثر الشرَّاح. وقال الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه منظومة المقدمة (ص٢١): «جاءت ﴿إِنَّمَا﴾ في سورة الأنعام في ستة مواضع، كلها موصولة إلا موضعاً واحداً، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ [١٣٤]، فكان على الناظم أن يقيدها به ليُخْرِجَ ما عداه. (وينظر: الداني المقنع ص٧٣).

(٦) حصل في كلمة: (الأنفال) ما حصل في كلمة الأنعام في صدر البيت، لكنها رسمت في النسخ الخطية على الأصل.

(٧) قال الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه منظومة المقدمة (ص٢١): «موضع الأنفال =

٨٦ ـ وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَٱخْتُلِفْ ... رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا، وَٱلْوَصْلَ صِفْ

٨٧ ـ خَلَفْتُمُونِي وَٱشْتَرَوْا، فِي مَا ٱقْطَعَا: ... أُوحِي، أَفَضْتُمُ، ٱشْتَهَتْ، يَبْلُو مَعَا

٨٨ ـ ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُومٌ[١]، كِلَا ... تَنْزِيلُ[٢]، شُعَرَا[٣]، وَغَيْرَ ذِي[٤] صِلَا

٨٩ ـ فَأَيْنَمَا كَٱلنَّحْلِ: صِلْ[٥]، وَمُخْتَلِفْ ... فِي ٱلشُّعَرَا[٦] ٱلْأَحْزَابِ وَٱلنِّسَا وَصِفْ[٧]

٩٠ ـ وَصِلْ: فَإِلَّمْ هُودَ، أَلَّن تَّجْعَلَا[٨] ... نَجْمَعَ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوْا عَلَى

= المقصود هو الآية [٤١] وهي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ بفتح الهمزة من (إنما)، وموضع النحل المراد هو الآية [٩٥]، وهي قوله تعالى: ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ بكسر الهمزة منها، فَذِكْرُ الناظم لهما معاً مُلْبِسٌ، علماً بأن كلمة (إنَّما) جاءت في النحل في عشرة مواضع، وتقدم بيان الموضعين».

(١) في (هـ): روم، بالجر.

(٢) في (هـ): تنزيلَ، بالنصب.

(٣) أثبتها التاذفي في الفوائد السرية (٥١و): (تنزيل، ظُلَّة)، وقال: «وفي بعض النسخ (شعرا) بالقصر، على كف مُسْتَفْعِلُنْ»، والكَفُّ: حذف الحرف السابع الساكن، فتكون هنا: (مستفعلُ). (ينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص٩٠)، ولولا شهرة (شعرا) في نسخ المقدمة وشروحها لكان إثبات (ظلة) أَوْلَى، لسلامته من اختلال الوزن.

(٤) في (ت): (وغيرها)، وفي (م) و(هـ): (وغير ذي صلا)، وذكر ابن الناظم في الحواشي المفهمة (١٣٤) الأول، وذكر عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٨) الثاني، وإن جعلها المحقق (وغيرها) عندما ذكر البيت. وأخذ بعض الشراح بهذا وأخذ آخرون بذاك، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٨٣): «وفي نسخة: (وغير ذي صلا)، وفي أخرى: (وغيره صلا)».

(٥) في (م): (صف)، وفي حاشيتها: (صل).

(٦) في النسخ الخطية الثلاث: (في الشعرا)، وعند ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٣٤): (في الظلة)، وكذا عند القسطلاني في اللآلئ السنية (ص١٢٣)، وأكثر الشراح على الأول، وقال علي القاري في المنح الفكرية (٢٨٥): «وفي نسخة بدل الشعرا: (الظلة)، وهي أصل الشيخ زكريا، لِمَا جاء في السورة [١٨٩]: ﴿عَذَابُ﴾».

(٧) كذا في النسخ الخطية الثلاث وأكثر شروح المقدمة، لكن علياً القاري قال في المنح الفكرية (ص٢٨٥): «قال اليمني: (وفي بعض النسخ (اتُّصِفْ)، والمعنى واحد)، أقول: وفيه أن المبنى مختلف، لأن الفعل اللازم لا يبنى مجهولاً».

(٨) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٨٧): «بألف الإطلاق».

٩١ ـ حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ، وَقَطْعُهُمْ عَن مَّنْ يَشَاءُ، مَن تَوَلَّى، يَوْمَ هُمْ
٩٢ ـ ومَالِ هَذَا، وَٱلَّذِينَ، هٰؤُلَا تَحِينَ: فِي ٱلإِمَامِ صِلْ، وَوُهِّلَا[1]
٩٣ ـ وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ[2] صِلِ كَذَا مِنَ: ٱلْ، وَهَا، وَيَا[3] لَا تَفْصِلِ

[بابُ هَاءَاتِ التأنيثِ المرسومةِ في المصحفِ تاءً]

٩٤ ـ وَرَحْمَتُ: ٱلزُّخْرُفِ بِٱلتَّا زَبَرَهْ لَاعْرَافِ[4] رُومٍ هُودَ كَافِ[5] ٱلْبَقَرَهْ

---

(١) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وفي حاشية (م): وقيل: لا، وأثبتها ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٣٨): (وقيل: لا)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٠): (ووُهِّلا): بألف الإطلاق، وبضم الواو وتشديدها مكسوراً، أي: ضُعِّفَ وغُلِّطَ قائله، ونُسِبَ إلى الوَهَلِ والوَهْمِ ناقِلُهُ، وفي أكثر النسخ: (وقيل: لا) كما نص عليه الرومي، واختاره [خالد] الأزهرَي، أي: لا وصل». لكن عبد الدائم الأزهري قال في الطرازات المعلمة (ص٢٢٥): «تتمة: يقع في بعض النسخ: (وقيل: لا) بدل (وَوُهِّلا)، والأُولى هي التي ضبطناها عن ناظمها آخراً بتحقيق».

(٢) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وفي أكثر شروح المقدمة، لكن جاء في الطرازات المعلمة لعبد الدائم الأزهري (ص٢٢٦): (كَالُوهُم او وَزَنُوهُمُ)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٥٤و): «وقوله: (وَوَزَنُوهُمُ) يقرأ بواو الصلة، و(كَالُوهُمْ) بدونها، ولو قال: كالوهمُ ووزنوهمُ، بواو الصلة فيهما، لَرَتَّبَ الكلمتين على وفق الآية».

(٣) في (م) و(هـ): (وها، ويا)، وفي (ت): (ويا، وها)، وقال طاش كبري زادة في شرح المقدمة (ص٢٨٠): «و(ال) مع معطوفها وهو: (ياؤها) منصوبٌ لا تَفْصِلِ، وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (ال) للمناسبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصولاً». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٤): «وقد أخطأ الرومي [يقصد طاش كبري زاده] في إعراب البيت... فإن الصواب أن (ها) عطف على (يا)، وليست تلك الواو علامة ضمة الهمزة. وفي نسخة: بالعكس، وهو الأولى، كما اخترنا لما فيه من دفع التوهم، كما لا يخفى».

(٤) كذا رُسِمَت في النسخ الخطية الثلاث: بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الأعراف، ونطقها: لَعْرَافِ.

(٥) ضُبِطَتْ (كافَ) في (ت) بالفتح والكسر، وفي (م) بالفتح، وفي (هـ) بالكسر، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٨): «وضُبِطَ (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسما سورتين»، و(كاف) إشارة إلى سورة مريم التي تبدأ بقوله تعالى: . . .

٩٥ ـ نِعْمَتُهَا: ثَلاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهَمْ[(١)] مَعاً أَخِيرَاتٌ[(٢)]، عُقُودُ ٱلثَّانِ هَمْ[(٣)]
٩٦ ـ لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ[(٤)]، كَٱلطُّورِ عِمْرَانَ، لَعْنَتٌ[(٥)] بِهَا، وَٱلنُّورِ
٩٧ ـ وَٱمْرَأَتٌ: يُوسُفَ، عِمْرَانَ، ٱلْقَصَصْ تَحْرِيمُ، مَعْصِيَتْ[(٦)]: بِقَدْ سَمِعْ يُخَصْ
٩٨ ـ شَجَرَتُ[(٧)]: ٱلدُّخَانِ، سُنَّتْ: فَاطِرِ كُلاًّ، وَٱلأَنْفَالِ، وَأُخْرَى[(٨)] غَافِرِ

(١) إِبْرَهَمُ: لغةٌ في إبراهيم (ينظر: الجواليقي: المعرب ٦١)، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٠.

(٢) ضُبِطَتْ (أخيراتٌ) بالرفع في (ت) و(هـ)، وهي غير واضحة الضبط في (م)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٠): «ضُبِطَ (أخيراتٍ) بالنصب على الحال. وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهُنَّ أخيراتٌ»، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة: «أخيراتٌ صفة لثلاث النحل وموضعي إبراهيم الأخيرين، احتراز عن أوائل النحل، وأول إبراهيم». وهذا الإعراب أولى من إعراب علي القاري، لعدم حاجته إلى التقدير.

(٣) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٣٠): «وقوله: (الثانِ ثَمّ) بمعنى هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ (هَمّ) مكان (ثَمّ)، يشير إلى الآية الكريمة: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠١): «وأما ما في نسخة بدل (هَمّ): (ثَمّ) بفتح المثلثة، أي هناك كما نقله الشيخ زكريا، فهو تصحيف للمبنى، وتحريف للمعنى، وأغرب من هذا ما ذكره اليمني من أن في بعض النسخ (ثُمَّ) بضم الثاء، أي: ثُمَّ لقمان»، وأثبتُّ ما جاء في النسخ الخطية، لموافقته ما أخذ به أكثر الشُّرَّاح، مع تضمنه الإشارة إلى موضع المثال.

(٤) في (م) و(هـ): لقمانَ ثم فاطرٍ، وفي (ت): لقمانُ ثم فاطرٌ.

(٥) ضُبِطَت (لعنتٌ) بالرفع في (ت) و(هـ)، وهي غير واضحة الضبط في (م)، وقد أعربها طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٩١) بأنها مبتدأ، وكذا أعربها علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠١). وقد ضُبِطَت في الطبعتين المحققتين بالفتح على الحكاية.

(٦) ضُبِطَت (مَعْصِيَتْ) بالسكون في (ت) و(هـ)، وفي الطبعتين المحققتين، وفي (م) كأنها ضُبِطَتْ بالرفع والجر مع التنوين. وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٣): «و(معصيت) منونة لكونها مبتدأ، وجُوِّزَ جَرُّهُ حكاية لأنه وردت في القرآن مجرورة»، لكن التنوين يخرج بالكلمة عن تفعيلة الوزن.

(٧) في النسخ الخطية الثلاث بالرفع، وضُبِطَتْ في الطبعتين المحققتين بالفتح.

(٨) كذا في (ت) و(هـ)، وفي (م): (وحرف غافر) وفي حاشيتها: (وأخرى غافر)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٤): «وفي بعض الأصول: (وحرفِ غافر) =

٩٩ ـ قُرَّتُ عَيْنٍ، جَنَّتُ: فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ، بَقِيَّتْ، وَٱبْنَتُ، وَكَلِمَتْ
١٠٠ ـ أَوْسَطَ ٱلْاَعْرَافِ، وَكُلُّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

[بابُ الابْتِدَاءِ بهمزةِ الْوَصْلِ]

١٠١ ـ وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلفِعْلِ يُضَمْ
١٠٢ ـ وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي لَاسْمَاءِ[(١)] غَيْرَ[(٢)] ٱللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي[(٣)]
١٠٣ ـ ٱبْنٍ، مَعَ ٱبْنَتِ، ٱمْرِئٍ، وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرَأَةٍ، وَٱسْمٍ، مَعَ ٱثْنَتَيْنِ

[بابُ الْوَقْفِ على أواخرِ الْكَلِمِ]

١٠٤ ـ وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلحَرَكَهْ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ ٱلحَرَكَهْ[(٤)]
١٠٥ ـ إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ إِشَارَةً بِٱلضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمْ

= بالجر مضافاً». (وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٥٦ظ).

(١) كذا رُسِمَت (الأسماء) في النسخ الخطية الثلاث، بإلقاء حركة الهمزة على لام التعريف وحذف الهمزة، والاستغناء عن همزة الوصل، كما فعل المصنف ذلك كثيراً من قبل، ويكون نطقها: لَسْمَاءِ.

(٢) ضُبِطَتْ (غير) في (ت) بنصب الراء وجرها، وفي (م) بالنصب، وفي (هـ) بالجر.

(٣) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٥٩): «وفي ابن، يريد همزة الوصل في السماعي»، وصَرَّحَ طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٣٠٢): بأن (وفي) في آخر البيت مركبة من حرف العطف الواو، وحرف الجر (في). لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (ص٣١١) إن ذلك «ليس في محله، بل خطأ من جهة المبنى، وكذا من طريقة المعنى». وهو بتشديد الياء على وزن فعيل، وخُفِّفَ للوزن (وينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص١٠٠).

(٤) في (هـ): (فبعض الحركة)، وفي (م): (فبعض حركة)، وهي في (ت) غير واضحة، وقد أثبتها الدكتور أيمن (فبعض الحركة)، وأثبتها الدكتور أشرف (فبعض حركة)، وجاء في بعض شروح المقدمة: (فبعض حركة) (ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٤٥، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٣٠٩، التاذفي: الفوائد السرية ٥٩ظ).

[خَاتِمَةُ الْمُقَدِّمَةِ]

١٠٦ ـ وَقَدْ تَقَضَّى[(١)] نَظْمِيَ ٱلْمُقَدِّمَهْ مِنِّي لِقَارِئِ ٱلْقُرَانِ[(٢)] تَقْدِمَهْ

١٠٧ ـ وَٱلْحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَامُ ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ[(٣)]

---

(١) قال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٣١٤): «وفي بعض النسخ: وقد انقضى، والأول أصح»، وهو المناسب للوزن.(وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٢١).

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٢٢): «ويجوز أن يكون (قارئ القران) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حُذِفَ نونه للإضافة»، فيكون مثل قوله في البيت الثالث في أول المقدمة: (ومقرئ القران مع محبه). والقران: بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء قبلها، لضرورة الوزن، أو أن يكون منقولاً على قراءة ابن كثير، كما قال علي القاري في قول المصنف في البيت السابع والعشرين: (مَن لم يجودِ القُرَان آثم).

(٣) بهذا البيت تنتهي منظومة المقدمة الجزرية، كما جاءت في مخطوطة مكتبة (لا لهْ لي) بإستانبول، وعدد أبياتها مئة وسبعة أبيات، وقد أضاف إليها بعض الشراح أبياتاً أخرى في آخرها، لشعور بعضهم بالحاجة إلى التصريح بِمُتَعَلَّقِ الصلاة والسلام، فقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٤٥): «وقد كَمَّلْتُها ببَيْتٍ في ذلك، فتَمَّ النظام، فقلتُ:

على النبيِّ المصطفى المختارِ وآلِهِ وصحبِهِ الأخيارِ»

وثبتت هذه الزيادة في النسخة الأزهرية من غير إشارة إلى زيادتها، ويبدو أنها قد أضيفت إلى نسخة مكتبة جامعة أم القرى، لأن تاريخ نسخها هو سنة (٨٤٣هـ)، وأكمل عبد الدائم الأزهري شرحه في سنة (٨٥١هـ).

وقال القاضي زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة (ص١٠٣): «وفي بعض النسخ:

على النبيِّ المصطفى وآلِهِ وصحبِهِ وتابعِي مِنْوَالِهِ

أبياتُهَا قافٌ وزايٌ في العَدَدْ مَن يُحْسِنِ التجويدَ يظفرْ بالرَّشَدْ»

وقال الشيخ منصور بن عيسى بن غازي السمنودي (كان حيًّا سنة ١٠٨٤هـ) في شرحه على المقدمة: «وقد نَظَمَ حافظ عصره وعالم وقته ودهره، وليُّ الله صاحب الكرامات والخوارق للعادات(!) الشيخ محمد ابن أحمد السلسيلي نسبة إلى منية ابن سلسيل بلدة بقرب المنزلة عِدَّةَ أبياتها، على ما في أكثر النسخ، في بيت، قال:

أبياتُها قافٌ وزايٌ في العددْ مَنْ يُحْسِنِ التجويدَ يَظْفَرْ بالرَّشَدْ

وفي نسخة (يتقن)، يعني أن عدة أبياتها في عدد الجُمَّلِ الكبير عدة القاف وهي عند الحُسَّاب بمئة، والزاي وهي عندهم بسبعة، فالمعنى أن عدة أبياتها مئة وسبعة أبيات». (ينظر: الدرر المنظمة البهية ٢١١و). =

= وذكر الدكتور أشرف في تحقيقه المقدمة (ص٤٣هامش١): أن قائل البيت (على النبي المصطفى وآله. . .) هو الشيخ القارئ محمد بن أحمد السلسيلي، نقلاً عن شرح ابن غازي السمنودي، لكن ما في شرح ابن غازي يدل على قائل البيت الذي فيه عدة أبيات المنظومة لا البيت الآخر الذي لا يزال قائله مجهولاً في ما وقفت عليه من مصادر.

وفي المطبوع من المنظومة ضمن مجموع إتحاف البررة (ص٣٨١) جاء البيت الثامن بعد المئة هكذا:

على النبي المصطفى محمدا وآله وصحبه ذوي الهدى

وهو بيت منحول، وفيه لحن، كما أفاد بذلك الأستاذ محمد عزير شمس، في تعليقه على هذا التحقيق. واللحن الذي أشار إليه هو في كلمة (محمدا)، لأن السياق يقتضي (محمدِ)، اللهم إلا إذا نصبه على المدح، أو الاختصاص، والله أعلم.